

تضييق على تضيق: الإيرانيون على موعد مع خنق جديد للشبكات الاجتماعية

التحديات الخارجية ورقة ضغط إيرانية لتقييد مواقع التواصل



نظرة خاطفة على مواقع التواصل قبل منعها

القاسية التي قطعت الوصول إلى الأنظمة المصرفية الدولية وأدت إلى تضخم جامح، ما زالوا أكثر انشغالا بالقداعات المالية المحتملة لمشروع القانون.

ومع تفشي فيروس كورونا في إيران، لجا عدد متزايد من الأشخاص مثل هديلو إلى إنستغرام لكسب عيشهم، من خلال التدريس وبيع السلع المصنوعة منزلياً. وانتقلت أكثر من 190 ألف شركة إلى الإنترنت خلال السنة الماضية.

وعلى الرغم من أن مصير مشروع القانون لا يزال غير مؤكد، يقول الخبراء إنه قد أثار بالفعل حالة من القلق عبر قطاع التجارة على إنستغرام، حيث لم يعد المستخدمون الذين كانوا ياملون على السابق في أن يكون لديهم مستقبل على التطبيق متأكدين من مصيرهم.

وقال ميلاد نوري، وهو مطور برمجيات ومحلل تقني "أنا وكل من يعمل في الفضاء الإلكتروني قلقون، ويمتد القلق من المراهق الذي يلعب ألعاباً عبر الإنترنت، إلى مستخدم يوتيوب الذي يربح المال من قناته، إلى صاحب المتجر عبر الإنترنت الذي يعتمد على إنستغرام، إن الجميع متوتر".

واعتبره خطوة نحو إنترنت إيراني مستقل، حيث "سيبدأ الناس في تفضيل الخدمات المطورة محلياً" على الشركات الأجنبية. وقال "لا داعي للقلق، الأعمال التجارية عبر الإنترنت ستبقى، وحتى أننا نعد بانها ستتوسع أيضاً".

ومع ذلك، يخشى المدافعون عن الإنترنت من أن الإجراءات ستتدفق البلاد نحو نموذج أكثر إككاما للرقابة مثل الصين، التي يمنع "جدارها الناري العظيم" الوصول إلى الآلاف من المواقع الأجنبية ويبطئ مواقع أخرى.

وحذر وزير تكنولوجيا المعلومات الإيراني المنتهية ولايته محمد جواد آذري جهرمي، الذي استدعا القضاء المتشدد للحاكم في وقت سابق من هذا العام بسبب رفضه حظر إنستغرام، من أن مشروع القانون سيحد من الوصول إلى المعلومات ويؤدي إلى حظر شامل لتطبيقات المراسلة الشائعة. وفي رسالة إلى رئيسي الشهر الماضي، حث الرئيس المنتخب على إعادة النظر في مشروع القانون. ولم يرد فيسبوك، الذي يملك إنستغرام، على الفور على طلب التعليق.

وتعد وسائل التواصل الاجتماعي مساحة متنازع عليها بشدة في إيران، حيث تحتفظ الحكومة برقابة مشددة على الصحف وتظل الكيان الوحيد المسموح له بالبحث عبر التلفزيون والراديو. وعلى مدى السنوات الأخيرة، استخدم المتظاهرون المناهضون للحكومة وسائل التواصل الاجتماعي كأداة اتصال للتعبئة ونشر رسالتهم، مما دفع السلطات إلى شل خدمات الإنترنت.

وخلال اضطرابات خريف سنة 2019، على سبيل المثال، فرضت الحكومة

تعتيماً شبه كامل على الإنترنت. وشهدت حتى المظاهرات المؤلفة، مثل الاحتجاجات الأخيرة على نقص المياه في جنوب غرب إيران، اضطرابات في خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول. لكن العديد من الإيرانيين العاديين، الذين يعانون من العقوبات الأميركية

يقود النظام الإيراني منذ سنوات حملة شرسة ضد وسائل التواصل الاجتماعي التي يعتبرها "حرباً ناعمة" من جانب الغرب ضد الجمهورية الإسلامية. حتى أنه أسس شبكات تواصل "حلال" تخضع لرقابته الصارمة، وقدم مؤخرًا مشروع قانون سيحظر منصات التواصل الرئيسية ويخفق هامش الحرية المتبقي لدى الإيرانيين وخاصة الشباب منهم.

لدى الحكومة الإيرانية والخضوع لقواعد الرقابة وملكية البيانات. وقد تتعرض الشركات التي تستضيف تطبيقات وسائط اجتماعية غير مسجلة في إيران لعقوبات، مع تمكين السلطات من إبطاء الوصول إلى خدمات الشركات كوسيلة لإجبارها على الامتثال. ولاحظ المشرعون أن العقوبات الأميركية المعوقة على إيران تجعل تسجيل شركات التكنولوجيا الأميركية في البلاد مستحيلًا، مما يضمن حظرها.

ميلاد نوري
العامِل في الفضاء الإلكتروني قلقون على مستقبل التطبيقات

ويقول مهدي فتحني وإيزابيل دبير في تقرير لوكالة أسوشيتد برس، إن هذا القانون من شأنه أن يجرم بيع وتوزيع الكوالب الشبكات الخاصة الافتراضية أيضاً، وهي طريقة حاسمة كي لا يصل الإيرانيون إلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي المحظورة منذ فترة طويلة مثل فيسبوك وتليغرام وتويتير ويوتيوب. كما سيمنع المسؤولون الحكوميون من إدارة حسابات على منصات التواصل الاجتماعي المحظورة، والتي يستخدمونها الآن للتواصل مع المواطنين والصحافة. حتى أن مكتب المرشد الأعلى حساب على تويتير مع أكثر من 890 ألف متابع.

وأخيراً، يأخذ مشروع القانون السيطرة على الإنترنت بعيداً عن الحكومة المدنية ويضعها تحت سيطرة القوات المسلحة. ويهدف مشروع القانون، وفقاً لمؤلفيه، إلى "حماية المستخدمين وحقوقهم". ولطالما نظر المتشددون في الحكومة إلى الرسائل الاجتماعية والخدمات الإعلامية على أنها جزء من "حرب ناعمة" من جانب الغرب ضد الجمهورية الإسلامية.

وبمرور الوقت، أنشأت إيران ما أسماه البعض الإنترنت "الحلال" الخاضعة للسيطرة المحلية التي تهدف إلى تقييد ما يمكن للجمهور رؤيته. وأشاد مؤيدو مشروع القانون، مثل النائب المتشدد علي يزديخوا،

طهران - تتعرض منصات التواصل الاجتماعي للتهديد، حيث تحركت إيران الأسبوع الماضي نحو فرض المزيد من القيود الحكومية على إنستغرام والتطبيقات الأخرى، ووافق المشرعون المتشددون على مناقشة مشروع قانون يخشى كثيرون أن يقوض التواصل ويحرم سبل العيش ويفتح الباب أمام حظر منصات التواصل الاجتماعي الرئيسية.

وبالنسبة لعلي هديلو، البالغ من العمر 40 عاماً، والذي يصنع الأثاث الخشبي في العاصمة الإيرانية، ليس إنستغرام مجرد تطبيق للصور الالعة. فهو يمنحه الطريقة التي يجد بها العملاء، حيث انفجر التطبيق في خدمة تجارة إلكترونية ضخمة في البلد الخاضع للعقوبات.

وقال هديلو من ورشته ذات الإضاءة الخافتة في إحدى ضواحي طهران الجنوبية "من المحتمل أن نفقد أنا والعمال هنا وظائفنا إذا أصبح هذا القانون سارياً".

ولم يوافق البرلمان الإيراني الذي يهيمن عليه المتشددون على مشروع القانون بعد، لكنه يثير قلق الشباب الإيرانيين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وأصحاب الأعمال التجارية عبر الإنترنت ورجال الأعمال.

وتبقى إيران بلداً به حوالي 94 مليون جهاز إنترنت مستخدم بين أكثر من 80 مليون شخص. ويستخدم ما يقرب من 70 في المئة من سكان إيران الهواتف الذكية.

ووقع أكثر من 900 ألف إيراني على عريضة تعارض مشروع القانون. ويأتي الاحتجاج في ظرف متوتر بالنسبة إلى إيران، حيث تولى إبراهيم رئيسي، رئيس القضاء السابق والحليف المتشدد المقرب من المرشد الأعلى علي خامنئي، أعلى منصب مدني في البلاد هذا الأسبوع. ودفق الصحفيون والمدافعون عن المجتمع المدني ومنتقدو الحكومة ناقوس الخطر بشأن الزيادة المحتملة في القمع الاجتماعي بمجرد توليه منصبه.

ويطلب مشروع القانون، الذي اقترحه المشرعون المحافظون لأول مرة هذا الربيع، من عمالقة التكنولوجيا الأجانب الكبار مثل فيسبوك التسجيل

الانتخابات القبلية تقيّد التعددية الحزبية في الصومال

مقديشو - لم يتمكن الصوماليون منذ عام 2018 حتى الآن من خوض تجربة التعددية الحزبية التي يعقدون عليها أملاً كبيرة في أن تطوي عهد تقاسم المناصب السياسية وفق نظام المحاصصة القبلية الذي ساد البلاد طيلة عقود، ومضوا قدماً في إجراء انتخابات جزئية غير مباشرة لمجلس الشيوخ لا تقطع مع هذا النظام.

وانطلقت في ولاية جنوب غرب الصومال منذ الإثنين انتخابات جزئية غير مباشرة لمجلس الشيوخ (الغرفة الثانية للبرلمان)، بينما أتمتها جوبالاند (جنوب) الخميس، ومن المنتظر أن تجري الولايات الثلاث المتبقية - وهي هيرشبيلي وعلمدغ وبونتلاندي - انتخاباتها في الأيام المقبلة، بحسب لجنة الانتخابات الفيدرالية التي لم توضح التواريخ.

ويقول محللون إن ذلك يعود بالأساس إلى النموذج الفيدرالي الذي تراهن عليه القوى السياسية خوفاً من أن تسفر تجربة التعددية الحزبية عن تغيير في المعادلة السياسية في بلد ما زال يتعافى من تداعيات حرب أهلية.

ورأى أن الأحزاب السياسية الموجودة حالياً لا تزال في المرحلة الأولية وتمهد الطريق لمرحلة أخرى قد تكون ذات تأثير بالغ في العملية السياسية. لكنه يؤكد أن الأحزاب قد تواجه أربعة تحديات كبرى، أولها التأثير القبلي السائد لدى شرائح المجتمع، حيث ترى القبيلة أنها صمام الأمان الذي يحول دون المساس بمصالح أفرادها، وهو ما يجعل من الصعب على المرء الخروج من حاضنة قبيلته وانضمامه إلى أحزاب سياسية.

أما التحدي الثاني فهو غياب المعايير الحزبية لدى الأحزاب السياسية التي تشكلت في البلاد نتيجة قلة الوعي السياسي لدى المجتمع بسبب تفشي الأمية بنسبة تقارب الـ 80 في المئة. وثالث التحديات هو التصدي الأمني، إذ لا يزال البلاد يخوض معركة ضد حركة الشباب الإسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة التي سيطرت على العاصمة حتى العام 2011، بينما تستولي الحركة على مناطق ريفية وتشن هجمات ضد أهداف حكومية وعسكرية ومدنية في مقديشو وبلدات محيطة.

ويقول محمد إن التحدي الجيوسياسي يمثل رابع التحديات التي تواجهها الأحزاب، فإدارة صوماليلاند ترى نفسها مستقلة عن باقي الصومال، وتمثل تحدياً كبيراً أمام نشر نظام التعددية الحزبية في البلاد.

وحسب المحلل السياسي أحمد عييب فإن المجتمع الصومالي بمختلف شرائحه مستعد لخوض تجربة نظام الأحزاب السياسية. وأرجع عييب ذلك إلى أن التطورات السريعة في البلاد سياسياً واقتصادياً وأمنياً لا تتناغم مع استمرار نظام المحاصصة القبلية الذي يعد بالنسبة إلى الصوماليين جزءاً من الديمقراطية، لأنه كان السبيل الوحيد لإعادة نظام الدولة بعد انهيار الحكومة المركزية عام 1991.

ويرى عييب أن تجربة الأحزاب السياسية قد تبدو جديدة نوعاً ما في الصومال، وقد تتخطى المزيد من الوقت لتطبيقها، لكن الألف لانتباه هو وجود خمس تشديد لنظام الأحزاب السياسية داخل المجتمع.

ويعتبر أن التوجه الجديد الذي يندفع نحوه المشهد السياسي، وهو نظام الأحزاب السياسية، سيكون بديلاً مناسباً عن النظام القبلي الذي يهيمن على مجريات السياسة الصومالية، ويمرور الوقت سيتعزز الوعي السياسي بنظام الأحزاب في المجتمع، ما يؤدي إلى تجاوز قاعدة 4.5 وعودة الكلمة الأخيرة إلى الشعب ليختار من يدبر البلاد.

مقديشو - لم يتمكن الصوماليون منذ عام 2018 حتى الآن من خوض تجربة التعددية الحزبية التي يعقدون عليها أملاً كبيرة في أن تطوي عهد تقاسم المناصب السياسية وفق نظام المحاصصة القبلية الذي ساد البلاد طيلة عقود، ومضوا قدماً في إجراء انتخابات جزئية غير مباشرة لمجلس الشيوخ لا تقطع مع هذا النظام.

وانطلقت في ولاية جنوب غرب الصومال منذ الإثنين انتخابات جزئية غير مباشرة لمجلس الشيوخ (الغرفة الثانية للبرلمان)، بينما أتمتها جوبالاند (جنوب) الخميس، ومن المنتظر أن تجري الولايات الثلاث المتبقية - وهي هيرشبيلي وعلمدغ وبونتلاندي - انتخاباتها في الأيام المقبلة، بحسب لجنة الانتخابات الفيدرالية التي لم توضح التواريخ.

ويقول محللون إن ذلك يعود بالأساس إلى النموذج الفيدرالي الذي تراهن عليه القوى السياسية خوفاً من أن تسفر تجربة التعددية الحزبية عن تغيير في المعادلة السياسية في بلد ما زال يتعافى من تداعيات حرب أهلية.



ويعتبر المحللون أن مصادقة البرلمان على قانون الأحزاب السياسية كانت بمثابة تحول قد يمهد الطريق لإنهاء حقبة المحاصصة القبلية، أي قاعدة 4.5 التي تم استحداثها في مؤتمر المصالحة الصومالية بجيبوتي عام 2000 كمعيار لتقاسم السلطة، وتعطي لأربع قبائل صومالية رئيسية حصة كاملة في حين تتقاسم القبائل الباقية مجتمعة نصف حصة.

ويرى حسين عيدي، عضو مفوضية الانتخابات، أن نظام التعددية الحزبية الذي أقره البرلمان كان يستهدف إعادة الصيغة إلى مسار الأحزاب السياسية بعد نحو 50 عاماً، ومن أجل تجاوز قاعدة 4.5 التي تقاسم على أساسها المناصب طيلة السنوات الماضية.

ويعتبر عيدي أن تشكيل الأحزاب السياسية أظهر حاجة البلاد الماسة إلى تجاوز المحاصصة القبلية التي تهتمش بعض شرائح المجتمع، حيث بادرت معظم القوى السياسية إلى تشكيل أحزاب سياسية استعداداً لخوض الانتخابات المقبلة، بالرغم من ضعف تأثيرها في العملية السياسية. لكنه يشدد على أن عملية انتقال البلاد إلى نظام التعددية الحزبية تحتاج إلى توافق بين القوى السياسية، غير أن الأطراف المعنية لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق شامل حول آلية تطبيق نظام تعدد الأحزاب في الانتخابات الحالية.

وأرجع ذلك إلى سببين، أحدهما سياسي والأخر اجتماعي؛ السبب السياسي هو اعتقاد معظم رؤساء الولايات الفيدرالية أن تبني نظام تعدد الأحزاب أمر سابق لإوانه نظراً للواقع الذي تمر به البلاد، وأنه قد يصب في صالح النظام الحاكم.

أما السبب الاجتماعي، وفق عيدي، فهو مخاوف بعض القبائل من أن يكون نظام التعددية الحزبية واجهة لفتنة



التعددية الحزبية حلم الصوماليين للمرحلة القادمة